

جدل الهويات والأحزاب الوطنية الخالصة

2016-10-16 عريب الرنتاوي

يدعو الدكتور رحيل غرايبة بكل "اليقين والحسم" إلى الإيمان بضرورة إيجاد "أحزاب وطنية خالصة"، تعتمد برامج سياسية عملية، ويكون الاختلاف والتنافس بينها قائماً على اختلاف البرنامج وتنافسها لحل مشاكل مجتمعاتها وأوطانها... وهو وصل إلى هذه النتيجة، في سياق حديثه عما يجب أن يترتب على طرح شعار "الدولة المدنية"... ليخلص في النتيجة إلى دعوة أخرى مؤداها: "التخلي مطلقاً عن الشعارات الدينية والقومية والثورية" وكل ما يثير الانقسام بين مكونات الأمة الواحدة، والتعصب بكل أشكاله وألوانه.

حسناً، تعيدنا أطروحة الدكتور غرايبة، إلى نظرية لطالما جادلنا بصوابيتها، وتقول: أن الحزب السياسي في بنيته الفكرية والتنظيمية والبرامجية ربما يكون "صورة مجسدة" للنظام السياسي الذي يطمح بتأسيسه، وللدولة التي يتطلع لإعادة صياغة منظومة العلاقات بين مكوناتها وسلطاتها المختلفة، فلا يمكن لحزب "الرجل الواحد" أن يؤسس لنظام ديمقراطي، ولا يمكن لأحزاب "العقائد" المغلقة والإقصائية - الشوفينية، إلا أن تشكل نظاماً شمولية من النوع الذي عرفته منطقتنا العربية والعالم في مراحل تاريخية سابقة.

بهذا المعنى، يصبح الاستنتاج الذي توصل إليه زميلنا العزيز، منطقياً ومؤسساً على قاعدة "المقدمات تقود إلى النتائج"، فلا يمكن لحزب ديني استعلائي إقصائي، ينطق بالحقيقة المطلقة ويستند إلى مرجعية سماوية - ربانية، أن يكون ديمقراطياً... ولا يمكن لحزب قومي شوفيني - فاشي، أن يكون ديمقراطياً، ولا يمكن لحزب "ديكتاتورية البروليتارية" و"الثورات قاطرات تجر التاريخ"، أن يكون ديمقراطياً، حتى وإن وأسبغت هذه الأحزاب على نفسها أسماء وعناوين، مفرطة في ديمقراطيتها وانفتاحها.

لكننا مع ذلك، نجد صعوبة في مجازاة الدكتور الغرابية في خلاصاته واستنتاجاته... فما الذي يعنيه مثلاً بدعوته لقيام "أحزاب وطنية خالصة"؟... وهل ثمة معايير أو فحص "دي أن إيه" يمكن أن

تخضع لها وله الأحزاب السياسية، لتحصل على شهادة "الأيزو" في "الوطنية الخالصة"؟

ثم، ما هي "الوطنية" الخالصة التي يجري الحديث عنها، ومم تتشكل أو على ماذا تتأسس الهوية "الوطنية" بالأساس، لتصبح خالصة، ومعياراً لجودة الحزب السياسي الذي نريد؟... أليست الهوية "الوطنية" هي ثمرة تفاعل جملة من الهويات المتراكبة، ألسنا أردنيين وعرباً ومسلمين ومسيحيين وبشر في نهاية المطاف... وإذا كانت "الوطنية الأردنية" هي عنوان هذه الهوية واسمها، أفلا يحق لبعضنا أن يعظم من شأن هويته القومية - العربية، وأن يبرز ذلك في طروحات حزبه السياسي وبرنامجه (أذكر بأننا ما زلنا نحتفل بمئوية الثورة العربية الكبرى؟... أليس من حقنا بعضنا الآخر، أن يسعى في تظهير هويته الدينية، التي هي جزء مؤسس في هويته الوطنية، وأن يعكس ذلك على فكر حزبه وبرنامجه وأولوياته (لا حاجة للتذكير بالشرعية الدينية والنسب الهاشمي للقيادة الأردنية)؟

"الوطنية الخالصة" المتخلفة من مركباتها وطبقاتها المكونة، ليست موجودة إلا في قصائد الشعر وأحلامنا الوردية... والتشديد على كونها "خالصة" يعني أننا قد نذهب إلى "انعزالية" مقبلة، وقد تفضي إلى نزوع شوفيني أضيق نطاقاً... ولقد شهدت دولٌ ومجتمعات عربية مجاورة، كيف انطلقت بعض القوى والتيارات من "الوطنية الخالصة" لتنتهي إلى "انعزالية مارونية" و"فينيقية" أو "انعزالية" مصرية تعيدها إلى جذرها الفرعوني، وتستكثر على "أرض الكنانة" الهوية المستمدة من العرب "الغزاة".

"دمقرطة" الهويات بدل إلغائها، هو الحل الأمثل في مرحلة انبثاق الهويات الفرعية، لا على المستوى الوطني بل والإقليمي والدولي... فالهوية المسيحية لحزب أنجيلا ميركل المسيحي، لم تجعل منه حزباً فاشياً أو إقصائياً، حتى أن هذا الحزب وزعيمته، كان أول من فتح ذراعيه للاجئين من أقوام وألوان وأديان أخرى، وبأعداد فاقت قدرة ألمانيا على الاحتمال... و"القومية الديمقراطية" أو "العروبة الديمقراطية" هي أكثر ما نحتاج لتصفية ذيول مرحلة القوميات الفاشية المدمرة التي شهدتها بعض الدول والمراكز العربية، وهي رابطة يجب أن تستحضر في مواجهة رياح الهيمنة التي تهب على العالم العربي من جوارح الإقليمي، من تركيا وإيران، وبالأساس إسرائيل... ومواجهة فشل النماذج القومية الشمولية، لا يكون بتقطيع الرابطة القومي لشعوبنا وأقطارنا، بل بإعادة صياغة هذا

المفهوم و"دمقرطته" و"أنسنته".

إلغاء "الهويات" أو أي من طبقاتها ومركباتها، ليس خياراً أبداً، ببساطة لأنه غير ممكن وغير واقعي... إعطاء اترك بلغاريا أسماء مسيحية، دفعهم للاستمسك بهويتهم الدينية الأصلية... ومحاولات طمس هوية الشعب الفلسطيني وإلغائها وتفتيتها، ظهر خطلها وبؤسها... وتوزيع الأمة الكردية على أربعة دول، لم ينف وجود الرابط القومي الكردي الذي نهض من تحت الرماد بعد مائة عام من الإلغاء والتقسيم والتفتيت... وقيام "أحزاب إسلامية" بإعطاء نفسها أسماء كالهضة والعدالة والتنمية، لم يغير في هويتها ومرجعيتها... ومسيحية الحزب الحاكم في ألمانيا، لم تضعف علمانية الدولة ولا الحزب على حد سواء.

والهوية الوطنية من قبل ومن بعد، كالنهر الجاري، الذي يتغذى بروافده، فإن جفت الروافد جف النهر وتوقف عن التدفق والجريان، والمؤكد أنها ليست "معطى قبلي ثابت أو جامد"، كما يقترح الشوفينيون والإقليميون والإسلاميون، بل هي كائن حي يتوقف بقاؤه ونماؤه، على مدى قدرته على التجدد والتمثل والاستيعاب والاعتراف والاحترام المتبادل لمختلف المركبات والمدخلات، وبخلاف ذلك نكون قد أجبنا "صراع الهويات" بدل امتصاصه واستيعابه

المفهوم الستاليني للأمة، سقط منذ عهد بعيد، والمفهوم "الإسلاموي" للأمة، لم يؤخذ على محمل الجد إلا في أوساط "الإسلام الحركي"... أما "الأمة الديمقراطية" التي تعترف بهويات جميع مكوناتها، وبحقوق جميع أفرادها وكيانيتها، الفردية والجماعية، فهي الضمانة لوقف حالة التداوي والاستقطاب و"صراع الهويات" المحتدم في المنطقة، حيث تنتظم العلاقة بين هذه الكيانات والمكونات، في إطار دولة مدنية - ديمقراطية، علمانية بالضرورة ومن دون رياء أو مراوغة، دولة العقد الاجتماعي والمواطنة المتساوية والفاعلة، دولة "القانون السيد" الحاكم للجميع، حكماً ومحكومين.

ولا أدري بعد هذه المداخلة، ما الذي يمكن أن نستنتجه من الدعوة لقيام "أحزاب وطنية خالصة" أو "نقية"، تنتمي إلى الهوية الوطنية الجمعية والجامعة، وتستبعد مكوناتها؟

.....

* الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن رأي شبكة النبا المعلوماتية